

فبراير
2021



وزارة المالية
Ministry of Finance



الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية



الأداء المالي لشهر يناير 2020م/2021م

بيانات مبدئية



نسبة التغير

يناير 2021

يناير 2020

2.3%



وزارة الاقتصاد

الصادرة في
يناير 2021م

0.5%



البنك الدولي

الصادرة في
يناير 2021م

1.8%



صندوق النقد الدولي

الصادرة في
فبراير 2021م

توقعات نمو الناتج
المحلي الإجمالي
خلال عام 2021م



الميزانية العامة للدولة تسجل انخفاض في الإنفاق العام بنسبة 17.8% وانخفاض في الإيرادات بنسبة 33.1% في يناير 2021م

الإيرادات

انخفضت جملة الإيرادات المحصلة خلال شهر يناير 2021م بنسبة (33.1%) مقارنة بالإيرادات في عام 2020م لذات الفترة ويعزى ذلك إلى انخفاض صافي الإيرادات النفطية بمقدار (42.9%)، وانخفاض إيرادات الغاز بنسبة (13.8%). كما سجلت الإيرادات الجارية انخفاض بنسبة (18.8%).

مليون ريال عماني

البيان	يناير 2020	يناير 2021	نسبة التغير
صافي الإيرادات النفطية	413	236	42.9%
إيرادات الغاز	124.5	107.3	13.8%
الإيرادات الجارية	37.2	30.2	18.8%
الإيرادات والاستردادات الرأس مالية	0.6	11.4	—
إجمالي الإيرادات	575.3	384.8	33.1%

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق العام خلال شهر يناير 2021م نحو (755.6) مليون ر.ع. شاملاً المصروفات قيد التسوية المقدرة بمبلغ (457.7) مليون ر.ع. مسجلاً انخفاض قدره (164.1) مليون ر.ع. عن الإنفاق في عام 2020م، وذلك نتيجة إلى:

نقل ملكية الشركات والاستثمارات الحكومية من وزارة المالية إلى جهاز الاستثمار العماني.



انخفاض المصروفات الجارية للوزارات المدنية بنحو (41.1) مليون ر.ع.



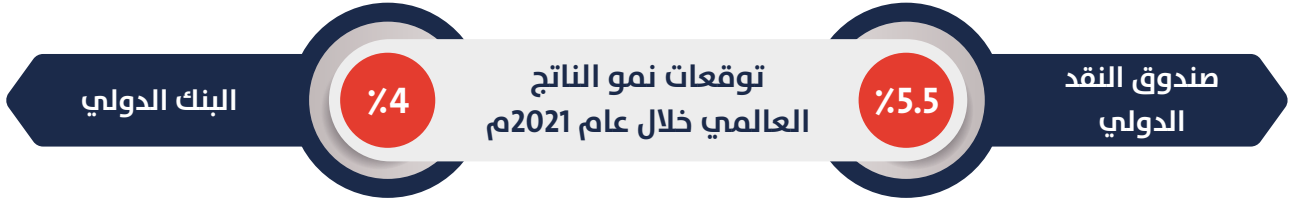
العجز و وسائل التمويل

بلغ العجز المحقق لشهر يناير من عام 2021م نحو (370.8) مليون ر.ع.، وذلك بنسبة زيادة تبلغ (7.7%) مقارنة بالعجز الفعلي لذات الفترة من عام 2020م.

وضمن خطة التمويل لهذا العام فقد استلمت السلطنة خلال العام الجاري نحو (1.35) مليار ريال عُماني من الاقتراض الخارجي والمحلي، وقد تم السحب من جهاز الاستثمار العماني بنحو (600) مليون ريال عُماني.

الاقتصاد العالمي

توقعات بزيادة قوة النشاط الاقتصادي العالمي في عام 2021م، مدفوعاً بتطورات لقاحات كوفيد-19



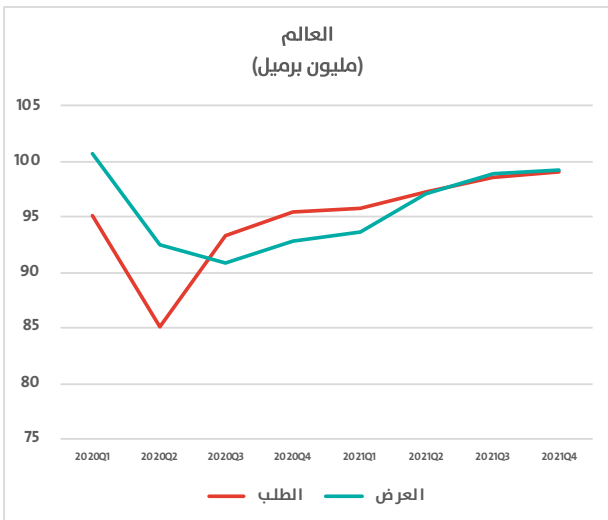
(5.5%) في 2021م وإلى (4.2%) في عام 2022م، حيث قد تم تعديل تنبؤات الصندوق لعام 2021م، بزيادة قدرها (0.3) نقطة مئوية مقارنة بالتنبؤات السابقة.

ورغم التنبؤات بالنمو إلا أن هناك مخاوف من أن تؤدي موجات العدوى الجديدة للفيروس وتزايد الإصابات وتأجيلات في توزيع اللقاح إلى كبح التعافي وأن تنخفض توقعات النمو لتصل خلال عام 2021م إلى (1.6%) وفق أحد السيناريوهات التي وضعها البنك الدولي.

أشارت تقديرات تقرير صندوق النقد الدولي (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي) وتقارير البنك الدولي (الآفاق الاقتصادية العالمية) الصادران في يناير العام الجاري، إلى نمو الناتج العالمي خلال عام 2021م مدفوعاً بالتوقعات لحدوث تطورات إيجابية على مستوى أزمة كوفيد-19 والحصول على الموافقات على عدد من اللقاحات. وقد بلغت نسبة توقعات النمو وفقاً لتقرير البنك الدولي إلى (4%)، في حين يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل النمو إلى حوالي

أسواق النفط

أوبك وكالة الطاقة الدولية تتوقعان بارتفاع تدريجي لمعدلات إنتاج النفط خلال هذا العام وعودتها إلى مستوياتها السابقة قبل الجائحة



المصدر: وكالة الطاقة الدولية IEA

تشير توقعات أوبك ووكالة الطاقة الدولية إلى حدوث ارتفاع طفيف لمعدل إنتاج النفط مع بداية سنة 2021م مع توقعات باستمرار ارتفاع الطلب على النفط حتى نهاية العام نتيجة إلى فتح الحدود بين دول العالم وعودة السماح بالسفر الجوي. هذا وقد ارتفعت أسعار النفط الخام العالمية مع بداية سنة 2021م، إلا أنه يتوقع أن تنخفض أسعار النفط بشكل تدريجي حتى نهاية العام مع عودتها إلى الإرتفاع مع بداية عام 2022م.

أما على مستوى الشرق الأوسط يشير التقرير الشهري لمنظمة أوبك إلى توقع انخفاض الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الثاني من عام 2021م.

الاقتصاد المحلي

السلطنة ضمن قائمة الدول الأكثر نموًا في إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2022م

في حين أشار البيان الختامي للاجتماعات التمهيدية لبعثة خبراء صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2021م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة ليصل إلى (1.8%) في عام 2021م، و (7.4%) في عام 2022م، ويعزى ذلك نتيجة إلى الإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة لتحسين الأداء المالي واستدامته، وتعزيز وتيرة النمو الاقتصادي للتصدي لتأثير جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط.

أشارت أحدث التقارير الصادرة عن البنك الدولي في يناير 2021م، أنه من المتوقع أن يتعافى النشاط الاقتصادي للسلطنة ليصل نمو الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (0.5%) في العام الجاري 2021م. كما أشار التقرير بأن السلطنة من ضمن قائمة الدول الأكثر نموًا في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2022م وذلك بنسبة تصل إلى (7.9%).

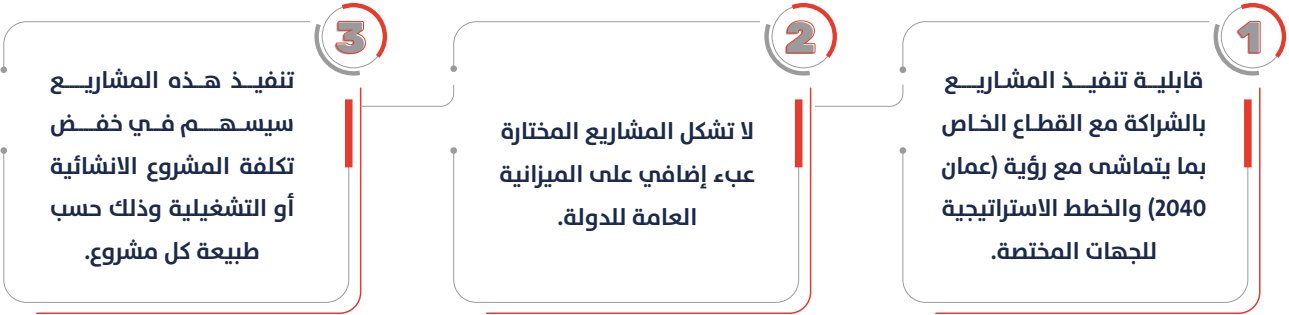
متوقعة %				تقديرية %			البيان
2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	
2.0	1.7	2.2	2.7	7.4	1.8	-6.4	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية
0.1	0.1	1.5	2.9	12.6	2.0	-2.4	إجمالي الناتج المحلي النفطي
4.0	3.4	3.0	2.4	2.3	1.5	-10.0	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي

المصدر/ صندوق النقد الدولي، فبراير 2021م



الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

تستهدف وزارة المالية ضمن خطتها لعام 2021م، الانتهاء من دراسة (5) مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من أصل أكثر من (50) مشروع، والتي تم اختيارها وفقاً لعدد من الأسس وهي:



قطاع التعليم

مشروع الحزمة الأولى للمباني المدرسية

يهدف المشروع إلى إنشاء حزمة أولى من المباني المدرسية بهدف تطوير البنى الأساسية وتعزيز العملية التعليمية لتلبية الطلب المتزايد على المدارس في المواقع التي تم تحديدها من قبل وزارة التربية والتعليم في مختلف محافظات السلطنة. فضلاً عن الاستفادة من خبرات ومهارات القطاع الخاص في التصميم والبناء والصيانة للمباني المدرسية والمشاريع المتعددة الأغراض على المدى البعيد.

قطاع الصحة

مشروع خدمات غسيل الكلى

يهدف المشروع إلى إنشاء وتطوير عدد من مراكز خدمات غسيل الكلى على نطاق واسع، وتقديم خدمات ذات جودة أعلى بما يعود بالنفع على المرضى، وتخفيض التكلفة التشغيلية لوزارة الصحة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة.

مشروع بيت التعافي من الإدمان

تشغيل وصيانة بيت التعافي من الإدمان في ولاية صحر على أن يقدم المركز خدمات مرحلة العلاج ومرحلة التأهيل بعد العلاج.

قطاع النقل

مشروع طريق (صلالة- ثمرت)

تنفيذ طريق سريع إضافي للطريق القائم من ثمرت إلى صلالة على أن تلزم الشاحنات بأخذ المسار مقابل دفع رسوم عبور، مع إمكانية استخدام الطريق من قبل العامة.

قطاع الموانئ

مشروع ميناء الصيد في لوى

يهدف المشروع إلى عرض الأراضي التابعة للميناء للتطوير بالشراكة مع القطاع الخاص وفق متطلبات استخدام الميناء الحالي وبما يتكامل مع استخدامات الموانئ القريبة مقابل صيانة مرافق حكومية لوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه.

مشروع ميناء الصيد في المصنعة

يهدف المشروع إلى تطوير الميناء والأراضي التابعة لها بالشراكة مع القطاع الخاص ليكون ميناءً بحرياً متعدد الأغراض بعد دراسة الأغراض الضرورية للمنطقة.